العرب وسياسة إدارة الانطباع الغربية

د. برهان الجلبي
ترجمة : علي الصراف

منذ أول يوم لفتح باب الترشيح للرئاسة تقاطر المرشحون على الباب، يقفون بالطوابير لاستلام استمارات الترشيح. وتقدم ما يزيد على أربعمائة وخمسين مرشحا للرئاسة في أول يوم. فما بال الأيام التالية؟ وقد تعجب الإعلام من ذلك. واستهجن الظاهرة. واستهزئ بالمرشحين، بلباسهم وهيئتهم ووظائفهم ومكانتهم وخبرتهم السياسية. وطالب بوضع قانون للحد من هذه الظاهرة احتراما للرئاسة كمؤسسة وللرئيس كرمز، ودليلا على جدية الانتخابات الرئاسية التي تتنافس عليها جميع القوى السياسية.

الأكاذيب والمبالغات ولوي عنق الحقيقة ليس جديدا على ماكينة الدعاية والإعلام الغربية. ولكن، بالنسبة للسياسات الاستعمارية، فان الأكاذيب لا تشكل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد.

يتضمن تاريخ الأكاذيب الاستعمارية كشوفا واعترافات كثيرة، منها ما كان يختفي وراء أوهام أيديولوجية كان المعسكر الشيوعي يستخدمها للسيطرة على شعوب دول أوربا الاشتراكية وبقية مستعمراته وفروعها السياسة في العالم. ومنها ما كان قد عبر عنه وزير الدعاية الألماني غوبلز الذي قال "انك اذا كررت الكذبة ألف مرة، فانها تصبح حقيقة". ومنه جاء القول: "اكذب، اكذب، حتى يصدقك الناس".

وكانت الأكاذيب والمبالغات هي القاعدة الوحيدة التي وقفت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما لتبرير غزو العراق.

ولكن هناك، في عالم صنع السياسة، شيء أعمق وأعقد من الأكاذيب المجردة. انه الحرب النفسية، وحرب السيطرة على العقول وأنظمة التفكير، وحرب صنع المفردات والمفاهيم التي تحرك عناصر هذا التفكير.

هذه الحرب تندرج في اطار سياسة لـ "ادارة الانطباع"، تعتمد على خلق اعتقاد ما لدى الرأي العام، ومن ثم العمل على ادارته والتحكم بمجرياته. وهكذا، فإن الأمر لا يتعلق باطلاق كذبة، وانما بصنع مفهوم وخلق تصوّر.

الكذبة قد تقتصر على القول انك تملك أسلحة دمار شامل، حتى وان لم يكن هناك دليل على وجودها. ولكن صنع المفهوم وخلق التصور يذهب الى القول انك دكتاتور وانك تساند الارهاب وان اذا تعمدت القيام بشيء معاكس، فان "ادارة الانطباع" تلجأ الى السخرية من هذا العمل المعاكس، والتقليل من قيمته، وقد تستخدمه هو نفسه كدليل على أنك تمثل خطرا أكبر، وللزعم بأنك تُخفي أشياء "معروف أنها غير معروفة" وأخرى "غير معروف أنها غير معروفة".

ويعتمد نجاح سياسة "ادارة الانطباع" على الوسائل الاعلامية بمختلف أنواعها. وهي وسائل يفترض أن تعزف على وتيرة واحدة ومتناغمة. فمنها مَنْ يصنع الأكذوبة، ومنها مَنْ يبني عليها، ومنها مَنْ يقوم بانتاج المفاهيم والتصورات التي من المطلوب أن تنشأ عنها. وحتى اذا انكشفت الأكذوبة، واتضح للجميع انها أكذوبة، فان المفاهيم الناتجة عنها تبقى، ويظل هناك من يتحدث بها ويدافع عنها باعتبارها حقيقة. وهكذا، تكون الأكذوبة قد أدت دورها في تمهيد الأرضية للانطباع، وهي بحد ذاتها قد تختفي وتتحول الى مجرد تفاصيل قابلة للنقاش، الا ان الانطباع يظل موجودا ليتحول بدوره الى أرضية لسياسات ومواقف وأعمال قد تصل الى احتلال وتدمير بلد وشعب بكامله.

انطباق كل هذه الدلائل على الحرب ضد العراق، يوحي وكان سياسة "ادارة الانطباع" جديدة. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فقد مارس الغرب، وبريطانيا بالدرجة الأولى، هذه السياسة ضد العرب منذ الحرب العالمية الأولى. ومثلما كان المشروع الصهيوني يقوم على خلق الانطباع لدى الشعوب الغربية، بتقديم "ارض بلا شعب لشعب بلا أرض"، فقد تم تقديم الكيان الصهيوني، فيما بعد، على انه "الديمقراطية الوحيدة" في المنطقة.

صحيح أن هذا الكيان مارس وما يزال يمارس أبشع الانتهاكات وأكثرها وحشية، ليس ضد الأفراد وحدهم بل وضد الفلسطينيين بشكل جماعي، الا أن الكيان الصهيوني ظل بموجب ذلك الانطباع "ديمقراطيا"، وظل هناك من يواصل الترويج لهذا الانطباع في وسائل الاعلام العربية نفسها، من جانب صحافيين ومثقفين يؤدون وظيفتهم كحصان طروادة.

والحقيقة، فليس كل الذين يلعبون دور حصان طروادة يقبضون الثمن. فاغلبيتهم، في الواقع، تعمل لصالح "ادارة الانطباع" مجانا. وهذا أسوأ من قبض الثمن، لأنه يعني انخراطا في الخديعة وممارستها "عن قناعة".

في مواجهة معارك الاستقلال تم تقديم المشروع التحرري الوطني، من قبل آلة الدعاية الغربية، على انه مشروع غير بالتركيز على ما يمكن عمله لتجاوز هذا الخطر الذي سيأتي منك. ومن هنا ستبدأ سلسلة من القصص، تمتزج بالكثير من الأكاذيب والمبالغات، حول انتهاكاتك لحقوق الانسان، وحول ما اذا كان من الضروري اقامة نظام ديمقراطي يواصل التروبج لهذا الانطباع في وسائل الاعلام العربية نفسها، من جانب صحافيين ومثقفين يؤدون وظيفتهم كحصان طروادة.

والحقيقة، فليس كل الذين يلعبون دور حصان طروادة يقبضون الثمن. فاغلبيتهم، في الواقع، تعمل لصالح "ادارة الانطباع" مجانا. وهذا أسوأ من قبض الثمن، لأنه يعني انخراطا في الخديعة وممارستها "عن قناعة".

في مواجهة معارك الاستقلال تم تقديم المشروع التحرري الوطني، من قبل آلة الدعاية الغربية، على انه مشروع غير ديمقراطية، في حين أن الديمقراطية هي النعيم المنشود.

ومع انتشار مفاهيم العولمة، فقد ظهر أن الوطنية والقومية شيئان لا لزوم لهما، وانهما يمثلان خطرا على فرص التقدم، ويعتبران بمثابة "ردة" فكرية وسياسية في "عالم واحد"، بل وانهما السبب وراء انتشار ظاهرة التطرف والارهاب. وفي المقابل فان الغرب، الذي تهيمن ثقافته على العالم، يمثل كل ما هو رائع وجميل وعظيم ومتفوق، ليس في العلوم والتكنولوجيا فحسب، بل وفي الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان أيضا، وذلك بصرف النظر عن أي جرائم أو انتهاكات أو أعمال استغلال وتخريب وحشية تتعرض لها الدول والشعوب والجماعات والأفراد من قبل دول هذا الغرب "المتقدم" و"المتحضر" نفسه.

حضاري، وأن أصحابه ينخرطون في مشاريع استراتيجية دولية مناوئة، وانهم يريدون السلطة لأنفسهم وليس للدفاع عن مصالح الشعب، وان الاستعمار هو وسيلة للتحضر واعادة تاهيل الشعوب المتخلفة، وان ربط هذه الشعوب بالسوق الدولية يخدم مصالحها، وان الاستقلال سيؤدي الى حرمانها من فرص النمو والازدهار بالاستفادة من العلاقة مع القوى الاقتصادية الكبرى.

ولقد حورب المشروع القومي العربي للوحدة بين الدول العربية على أساس أن هناك فروقات وتمايزات كبيرة بين الأقطار العربية. وتم خلق الانطباع، بان مقومات ودوافع التوحيد لا قيمة لها، وانه ليس من مصلحة الدول العربية الغنية أن تتحد مع الدول العربية الفقيرة. أو أن المصالح الوطنية المستقلة لكل دولة لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الوطنية للدول الأخرى. وتمت شيطنة القيادات القومية بوصفها قيادات دكتاتورية، أو على الأقل بانها بال مخططي استراتيجية "ادارة الانطباع" الذين يفضلون أن يركزوا اهتمامهم على تقديم الاسلام بانه هو بحد ذاته المشكلة وليس سياسات وجرائم الاحتلال، ولا أعمال النهب والاستغلال وانتهاك السيادة التي تمارسها الاحتكارات الغربية.

لقد تم صنع الانطباع بانه تجب محاربة الارهاب، وتجب ملاحقة الارهابيين في كل مكان، كما تجب تصفية الثقافة السياسية والمبررات الدينية للتطرف... كل هذا من دون معالجة سبب واحد من الأسباب التي تدفع ملايين الناس الى الشعور بالقهر والمهانة تجاه ما يرتكبه الغرب وماجوروه وعملاؤه من أعمال وحشية. السائد اليوم في تصورات معظم الناس، أن التطرف خطأ وجريمة وضرر. والسائد هو أن الغرب متقدم ومتحضر ويحترم حقوق الانسان. ولكن، بفضل النجاح الذي تحققه سياسة "ادارة الانطباع"، فليس من السائد أبدا أن وراء التطرف جرائم يرتكبها هذا الغرب نفسه. وليس من السائد أن حكومات هذا الغرب أكثر تطرفا، واكثر الحاقا للضرر، وأكثر استعدادا لارتكاب الجرائم من المتطرفين أنفسهم. ويستطيع الناظر الى حجم الجرائم التي يرتكبها المتطرفون، مقارنة بما يرتكبه "المتحضرون"، أن يكتشف حجم الأثر الذي تتركه سياسات "ادارة الانطباع". فبينما يبدو ما يرتكبه المتطرفون، على قلّته، كارثة، فان ما يرتكبه "المتحضرون"، على كثرته، يبدو حادثا طفيفا وعابرا. وحسب "ادارة الانطباع"، فوراء المتطرفين ثقافةٌ ودينٌ وأفكارٌ يجب أن يتم نبذها وتغييرها. أما "المتحضرين" فوراءهم ثقافة ودين وأفكار يجب دعمها وتعزيزها.

لقد أتهم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بارتكاب انتهاكات كثيرة. وكان من جملتها "المقابر الجماعية" المرتبطة بما يسمى "حملة الأنفال"، وبقصف قرية حلبجة بالأسلحة الكيميائية. ولكن حتى لو تم قبول كل الأرقام حول أعداد الضحايا، وهي أرقام بولغ فيها الى حد أنها أصبحت مهزلة، فان وسائل الدعاية الغربية، والمنخرطين في ماكينة "ادارة الانطباع"، لم يقارنوا أبدا بين هذه الأرقام وبين أعداد الضحايا الذين سقطوا في بغداد والفلوجة والرمادي وسامراء والموصل والبصرة وتلعفر والكرابلة وغيرها عقب الغزو. لقد أصبحت كل واحدة من مدن العراق "حلبجة" ثانية، بل أسوأ. وأصبحت جثث الأبرياء الذين يقتلون على الهوية ترمى في الشوارع ولا تجد حتى من يدفنها، وأكتشف العشرات من المقابر الجماعية على هيئة أكوام من الجثث لا يتم حتى تغطيتها باتقان، ومع ذلك فقد ظل الانطباع السائد هو أن النظام الذي أقامه الاحتلال "ديمقراطي"، وأن الغزاة جلبوا الرخاء والحرية للعراقيين، وبالتالي فان كل أعمال المقاومة التي يمارسونها ضد قوات الاحتلال هي "ارهاب". وهذا "الارهاب" لا ينخرط فيه الشعب العراقي الذي يرفل في نعيم النهب، بل "مقاتلون جاءوا من الخارج".

وتزعم أبواق الدعاية الأمريكية والبريطانية التي تقود الحرب النفسية ضد العرب والمسلمين أن هناك صراعا حضاريا يهدد القيم الغربية. وأن هذه القيم، هي القيم الأخلاقية والانسانية الصحيحة، وكل ما عداها خاطئ ومتخلف وضار. ولكن لا أحد، بين أبواق تلك الدعاية، ينظر الى حرب القيم على أنها حرب مصالح وامتيازات تجارية وسياسية واستراتيجية. فالغرب يُسوّق ثقافته وقيمته لكي يُسوّق، بالأحرى، بضاعته. وهذا يعني ان تدمير القيم والأخلاقيات الحضارية الأخرى يجعل الأمم المعنية بها في وضع اقتصادي واستراتيجي لا يكتسب الأفضليات التي يكتسبها التفوق "الأخلاقي" المزعوم للقيم الغربية.

ولكن سياسة "ادارة الانطباع"، وكأي حملة أكاذيب منسقة، انما تحمل عناصر فضيحتها في داخلها.

فالديمقراطية التي يزعم "الغرب المتحضر" أنه يرغب بنشر رسالتها في العالم، تقوم على عنصرين لا غنى عنهما، هما الشفافية والمحاسبة.

ولكن، ها نحن نعلم اليوم، على سبيل المثال لا الحصر، أن الحرب ضد العراق شُنت بناء على أكاذيب ومبالغات، أو في الأقل، على تصورات ثبت أنها خاطئة.

وها نحن نعلم اليوم، أن تغيير أنظمة بالقوة العسكرية جريمة ضد القانون الدولي.

وها نحن نعلم أن النظام الذي أقامه الغزاة في العراق يرتكب انتهاكات وجرائم وأعمال نهب وفساد تتجاوز كل ما ارتكبه القتلة واللصوص على امتداد التاريخ الانساني برمته.

وها نحن نعلم أن أعداد ضحايا الغزو في "العراق الجديد" تفوق بأشواط أعداد ضحايا النظام السابق.

وها نحن نعلم أن أعمال التعذيب والاغتصاب لم تقتصر على سجن أبو غريب وحده، بل شملت كل سجون حكومة المليشيات الطائفية، بمعرفة واطلاع وصمت المنظمات "الانسانية" الغربية التي تملك الحق بالدخول الى تلك السجون؟

ولكن هل حوسب أحد على أي شيء من تلك الأعمال؟

هل تم تقديم أي أحد من كبار المسؤولين للمحاكمة على ما اقترفته يداه، أو على ما برر القيام به؟

هل اتخذت برلمانات الغرب "المتحضر" أي اجراء لوقف أعمال القتل والتعذيب التي تُرتكب باسم الديمقراطية؟

هل مارست تلك البرلمانات أدنى قدر من الشفافية حيال تلك الأعمال، وهل بحثت، أو دفعت الى البحث، عن مرتكبيها؟

هل انتقدت الصمت والتواطؤ الذي تمارسه المنظمات الدولية المعنية بالرقابة؟ لا، قطعا. وفي الواقع، فلعل السؤال الأهم هو: هل للديمقراطية أو لقيم دولة القانون واحترام حقوق الانسان أي معنى في الغرب "المتحضر" نفسه؟ ألا تمثل السياسات الخارجية التي يمارسها الغرب اهانة مباشرة لكل القواعد والقوانين والأخلاقيات الانسانية، بما فيها تلك التي تعتمدها الأمم المتحدة؟

ألا تبدو المفارقة بين المزاعم الديمقراطية وسياسات الاحتلال عارا قائما بذاته؟ هذه المفارقة قد تبدو عارا بالفعل، الا أن الغرب نفسه هو الفضيحة.

عضو في حزب المحافظين البريطاني

> الديمقراطية التي يزعم(الغرب المتحضر) أنه يرغب بنشر رسالتها في العالم، تقوم على عنصرين لا غنى عنهما، هما الشفافية والمحاسبة. ولكن، ها نحن نعلم اليوم، على سبيل المثال لا الحصر، أن الحرب ضد العراق شُنت بناء على أكاذيب ومبالغات، أو في الأقل، على تصورات ثبت أنها خاطئة. وها نحن نعلم اليوم، أن تغيير أنظمة بالقوة العسكرية جريمة ضد القانون الدولي

قراءة في البرنامج النووي الإيراني

وسام الدين العكلة
لندن

شهد البرنامج النووي الإيراني خلال الفترة الأخيرة تطورات متسارعة لعل أبرزها إستئناف المفاوضات النووية بين إيران والمجموعة السداسية 5+1 (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا روسيا، الصين، ألمانيا) حيث أُجريت جولة المفاوضات الأولى في إسطنبول في الرابع عشر من نيسان الماضي والثانية في بغداد في الثالث والعشرين من أيار ومن المقرر أن تجري الجولة الثالثة في موسكو يومي 18 ـ 19 حزيران ,2012 والمتابع لجولتي المفاوضات تلك يلاحظ أنّهما لم تسفرا عن أي اختراق يذكر في الأزمة النووية الإيرانية رغم أجواء التفاؤل التي بدت خلالهما، ففي جولة المفاوضات التي جرت في بغداد تبادل الطرفان رزمتين من المقترحات بهدف التوصل إلى تسوية مبدئية للأزمة وأشار المسؤولون الإيرانيون إلى أنّ المقترحات الإيرانية قد بنيت على أساس ما تم الاتفاق عليه في محادثات إسطنبول ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، ومبادرة خطوة ـ خطوة التي سبق أن اقترحتها روسيا لحل المشاكل العالقة في الملف النووي الإيراني، وتقوم المبادرة على تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران مقابل كل خطوة إيجابية تبديها طهران حول برنامجها النووي، وكذلك الرد على جميع أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تطرقت المقترحات الإيرانية إلى عدد من الملفات الإقليمية والأمنية والترسانة النووية الإسرائيلية.

أما المقترحات الغربية فقد تمحورت حول عدد من النقاط أهمها عدم فرض أية عقوبات جديدة على طهران والموافقة على حصولها على قطع غيار لطائراتها وإمكانية تعليق الحظر الأوربي على صادراتها النفطية المقرر أن يبدأ في الأول من تموز المقبل مقابل تعليق إيران عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪ والمصادقة على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد سادت خلال مفاوضات بغداد أجواء من التوتر بعد أن بدا عليها التفاؤل بداية الأمر حيث حصلت مشادة كلامية بين الوفد الروسي والوفد الأمريكي على خلفية مطالبة الأخير بتشديد العقوبات على إيران بعد رفضها المقترحات الغربية، الأمر الذي دفع الوفد الصيني إلى عقد لقاءات ثنائية مع الوفود المشاركة في المفاوضات كل على انفراد بهدف التوصل إلى نقاط اللقاء بين الأطراف دون أن تسفر المساعي الصينية عن أي اختراق يذكر حيث تمّ ترحيل جميع الخلافات إلى الاجتماع المقبل المقرر عقده في موسكو يومي 18 ـ 19 حزيران 2012.

وقد سبق انطلاق مفاوضات بغداد قيام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية "يوكيا أمانو" بزيارة هي الأولى له منذ توليه منصبه في نهاية عام 2009 إلى طهران برفقة "هرمان ناكيرتس" مسؤول عمليات التفتيش في الوكالة الدولية و"رفائيل جروسي" مساعد المدير العام للوكالة، حيث التقى "أمانو" مع كبار المسؤولين النوويين الإيرانيين وأوصل لهم رسالة من الدول الغربية مفادها ضرورة قيام طهران بتقديم ضمانات فعلية وقابلة للإثبات حول سلمية برنامجها النووي واعتماد الشفافية في تعاملها مع الوكالة الدولية والسماح للمفتشين الدوليين بتفقد موقع بارشين العسكري قبل بدء مفاوضات بغداد وإلا ستتعرض لمزيد من الضغوط والعقوبات الدولية. وفي نهاية الزيارة أعلن "أمانو" عن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع كبير المفاوضين الإيرانيين "سعيد جليلي" من شأنه أن يبدد المخاوف المرتبطة بطبيعة البرنامج النووي لطهران، وقال "أمانو" إنّ ثمة بعض الخلافات العالقة بين الجانبين مؤكداً أنّ هذه الخلافات لن تعرقل توقيع الاتفاق الذي سيقوم على اعتماد ما يسمى "النهج المنظم" إطاراً لكيفية تعامل إيران مع تساؤلات الوكالة الدولية.

غير أنّ التطور الأهم الذي طرأ على البرنامج النووي الإيراني ما تضمنه التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين في اليوم التالي لانتهاء مفاوضات بغداد (GOV/2012/23) والذي أشار فيه إلى عثور مفتشي الوكالة الدولية على جسيمات ملوثة بيورانيوم مخصب لدرجة 27٪ في موقع فوردو النووي خلال عمليات تحليل عينات بيئية تمّ أخذها من محيط الموقع المذكور في 15 شباط الماضي. وأشار التقرير إلى أنّ الوكالة وجهت رسالة إلى إيران في 4 أيار طالبتها فيها بتقديم تفسير لوجود هذه الجسيمات الملوثة، وكان رد إيران برسالة مؤرخة في التاسع من أيار بأنّ هذا الأمر يعود لأسباب فنية خارجة عن إرادة المشغل. وقد بدا هذا التطور مُحرجاً لإيران التي تصر على أنّ جميع نشاطاتها النووية سلمية وتتم بعلم وإشراف الوكالة الدولية، وعزز شكوك الدول الغربية حول سعي إيران لإنتاج أسلحة نووية، حيث اعتبرت تلك الدول أنّ هذا التطور يمثل خرقاً جديداً لقرارات الأمم المتحدة التي تطالب إيران بتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم. وتجدر الإشارة إلى أنّ أعلى نسبة تخصيب أعلنت إيران أنّها توصلت إليها هي 20٪ مما يعني أنّ هناك نشاطات سرية غير معلنة تقوم بها إيران في مجال تخصيب اليورانيوم، وهذا دليل على أنّ الإيرانيين ماضون في رفع مستوى تخصيب اليورانيوم ليصل إلى 90٪ وهي النسبة المطلوبة لإنتاج الأسلحة النووية، وإذا ما استمرت طهران على معدلات الإنتاج الحالية من اليورانيوم المخصب فمن المتوقع أن يكون لديها بنهاية العام الحالي مخزوناً كافياً لتصنيع سلاح نووي إذا ما تمت معالجة اليورانيوم المخصب بشكل أكبر. وقال التقرير إنّ إيران تمضي قدماً في نشاط تخصيب اليورانيوم في تحد واضح للقرارات الدولية التي طالبتها بوقف جميع أنشطة التخصيب، وأضاف التقرير أن إيران أنتجت نحو 2 ,6 طن من اليورانيوم المخصب إلى مستوى 3 ,5٪ منذ أن بدأت العمل في عام 2007 وتم تخصيب نحو 750 كيلوغراماً من هذه الكمية إلى مستوى 20٪ ، كما ارتفع الإنتاج الشهري لإيران من اليورانيوم المخصب بنحو الثلث تقريباً. وحسب معهد العلوم والأمن الدولي الأمريكي فأنّ هذه الكمية الإجمالية بدرجة تخصيب 3 ,5٪ من سادس فلوريد اليورانيوم منخفض التخصيب إذا تم تخصيبها إلى الدرجة الأعلى والمستخدمة في صنع أسلحة فإنها تكفي لصنع خمس قنابل نووية. غير أنّ المعهد أضاف أنّ بعض اليورانيوم الإيراني عالي التخصيب تم تحويله إلى وقود مفاعل ولن يكون متاحاً لصنع أسلحة نووية على الأقل على نحو سريع.

وتحدث التقرير أيضاً عن زيادة إيران لقدرتها على إنتاج مواد نووية حساسة بتركيب 368 جهاز طرد مركزي جديد لتخصيب اليورانيوم في موقع فوردو. كما تحدث عن أنّ صور الأقمار الصناعية أظهرت نشاطاً مكثفاً بموقع بارشين العسكري، داعياً إيران إلى السماح لمفتشي الوكالة بالدخول سريعاً إلى مبان محددة داخل الموقع شهدت خلال الفترة الأخيرة تحركات مشبوهة يُعتقد أنّ الهدف من ورائها إخفاء أنشطة سرية، وبالتالي فأنّ التأخير بزيارة هذه المباني يمكن أن يعرقل الوكالة على القيام بعمليات التحقق اللازمة.

كما طالب التقرير إيران بتنفيذ قرارات مجلس المحافظين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ببرنامجها النووي واتخاذ خطوات نحو التنفيذ الكامل لضماناتها بما في ذلك تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي والبند 3 ـ 1 من الجزء العام من الترتيبات الفرعية المنبثقة عن اتفاق الضمانات المعقود بين إيران والوكالة، وتعليق الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم، ووقف الأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل، والتعاون بشكل كامل مع الوكالة، والإسراع بتوقيع اتفاق "النهج المنظم" على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين المدير العام للوكالة و"سعيد جليلي" أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في 21 أيار والسماح للمفتشين الدوليين بتفقد موقع بارشين العسكري لحل جميع القضايا العالقة وعلى وجه الخصوص معالجة المخاوف الجدية للوكالة حول الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني.

الخلاصة: هي أن إيران تعتبر المفاوضات مع المجموعة السداسية الخيار الأفضل لكسب الوقت بقصد تطوير برنامجها النووي وهذه المفاوضات جزء من سياستها الخارجية منذ بداية الأزمة النووية عام 2002، في حين أنّ الموقف الغربي وخاصةً الأوربي يقوم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة دون التسرع في توجيه أية ضربات عسكرية للمواقع النووية الإيرانية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة لعدم دفع منطقة الشرق الأوسط إلى المزيد من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها أصلاً. لذلك نرى أنّ مصير هذه المفاوضات سيكون الفشل بشكل أو بآخر من خلال الوصول في نهاية المطاف إلى طريق مسدود وانهيار المفاوضات دون تحقيق أي تقدم جوهري باستثناء تقديم إيران تنازلات بسيطة لا تؤثر على سير عملية تطوير برنامجها النووي مقابل كسب بعض الوقت على الأقل إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني المقبل وما ستؤول إليه الأوضاع المضطربة في عدد من دول الشرق الأوسط.

وعلى ضوء ما تقدم يبدو أنّ إيران اتخذت قراراً بتسريع تقدم برنامجها النووي للوصول إلى هدفها المنشود في صنع قنبلة نووية وتطويرها واختبارها لمواجهة الضغوط الدولية المتزايدة عليها، والحقيقة أنّ عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على استخدام مكانةً متميزةً على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديرات إلى أنّ القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا، ويستطيع المراقب لسياسة إيران ملاحظة تطلعها مجدداً للعب دور شرطي الخليج الذي لعبته زمن الشاه لحساب المصالح الغربية، لكن هذه المرة لحسابها الخاص مستفيدةً من الخلل في توازن القوى الإقليمي خاصةً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الدولة العراقية.

ويبدو أنّ إيران على قناعة تامة بأنّ المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها الغرب لها إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، لذلك فأنّ امتلاكها للأسلحة النووية وهي الدولة التي تطل على الخليج العربي يجعلها قادرة على التحكم بإمدادات النفط العالمية التي تأتي من الخليج العربي وسيضاعف من وجودها كقوة عسكرية إقليمية كبرى بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وثقافية ودينية في منطقة الشرق الأوسط، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام الحلم الإيراني بتصدير الثورة بحيث تكون إيران قادرة على التدخل في شؤون المنطقة دون أن يتجرأ أحد على التدخل في شؤونها الداخلية، وإنّ الفرصة التي تمنحها الظروف الدولية الراهنة المواتية لإيران لتحقيق هذا الحلم قد لا تعود في المستقبل أبداً إذا هي أضاعتها، ولهذا فأنّها تبدو مصممة إلى أبعد حد على المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي بما يمكنها من تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية وهي الخطوة الأهم في طريق الوصول إلى تصنيع الأسلحة النووية.

> تعتبر ايران المفاوضات مع المجموعة السداسية الخيار الأفضل لكسب الوقت بقصد تطوير برنامجها النووي وهذه المفاوضات جزء من سياستها الخارجية منذ بداية الأزمة النووية عام 2002، في حين أنّ الموقف الغربي وخاصةً الأوربي يقوم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة دون التسرع في توجيه أية ضربات عسكرية للمواقع النووية الإيرانية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة لعدم دفع منطقة الشرق الأوسط إلى المزيد من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها أصلاً

رئيس مصر المقبل

أحمد المرشد
المنامة

من الواضح ان المصريين لن يتنفسوا الصعداء قريباً حتى ما بعد انتهاء الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة بين محمد مرسي ممثلا لحزب العدالة والحرية والاخوان، وبين احمد شفيق الذي يلقى معارضة شديدة من قبل الثوريين والاسلاميين بكافة توجهاتهم ومشاربهم الذين يرفضونه بصفته من فلول النظام المصري السابق. فنتيجة الجولة الاولى لم ترض عدوا ولا حبيباً كما يقولون، فثلاثة ارباع الناخبين الذين شاركوا باصواتهم رفضوا مرسي الاخواني، وكذلك رفض ثلاثة ارباع الناخبين شفيق، لتقف المنافسة منافسة بينهما في الجولة الحاسمة المقبلة. والمصريون اصبحوا في موقف صعب، فكلا المتنافسين مرفوض من الاغلبية. ولكن يجب اختيار احدهما، اي ان الفائز سيكون مثل الدواء المر الذي لا يأخذه المريض الا مضطرا او اشرف على الموت وجرعة هذا الدواء هي السبيل الوحيد لانقاذه.

وحيرة المصريين لها اسبابها المنطقية، فهم يرفضون الدولة الدينية في صورة مرسي، وكذلك عودة نظام الرئيس السابق في صورة شفيق. والامر الجيد او المبشر ان المصريين لم يسكتوا او يجلسوا مكتوفي الايدي، فانطلقت المبادرات والمقترحات بهدف الحصول على تاكيدات وضمانات من المرشحين لتبديد مخاوف المصريين من سيطرة الدولة الدينية وعودة نظام مبارك السابق.. وكلاهما مر كما اسلفنا لان الفائز سيكون واحدا من كابوسين خطرين، الاول الاستبداد الديني، والثاني اعادة تدوير نظام مبارك.

وحاول مرسي استباق ثورة المصريين ضده في الجولة الثانية وحتى لا يخرج صفر الايدي بعد الامل الذي داعبه وحزبه والاخوان، ليتعهد بان تضم مؤسسة الرئاسة - في حالة فوزه - عددا من مرشحي الرئاسة السابقين، والا يختار نوابه من الإخوان أو حزب الحرية والعدالة، وان تضم مؤسسة الرئاسة أطياف الشعب كافة من النساء واقباط وشباب ومستقلين وغيرهم.. ثم يقذف بحجر في بحر الاخوان ليعلن تراجعهم عن تشدد قديم بان يكون رئيس الحكومة من بينهم "إنه ليس شرطا ان يكون رئيس الحكومة من الإخوان، فقد يكون من المستقلين أو التكنوقراط من أصحاب الكفاءة". ولا اعرف سببا لماذا يحاول المرشح الاخواني تحمل مسؤولية كل اخطاء الجماعة على مدى الفترة الزمنية الماضية، ليعترف بالخطأ في تشكيل الجمعية التاسيسية. اما المرشح المنافس، فقد فاجاه معارضوه بحرب بجانبهم، اي من طرف واحد، ولكن قد تقترب ضد رغباتهم وتزيد تمسك الذين انتخبوه الجولة الاولى به ليقفوا معه في الاعادة. مشكلة المصريين في الوقت الراهن هو ضيق الوقت وتلاشي الفرص، بيد ان للخروج من المازق الراهن هناك حلا يتضمن ضرورة التوافق على حكومة إنقاذ وطني ولجنة تاسيسية لوضع دستور ديمقراطي. وربما يكون هناك حل اخر وفقا لما تراه القوى السياسية المصرية وهو ما تم تسريبه في اطار وثيقة مبادئ يلتزم المرشح الفائز بتطبيقها لضمان تبديد مخاوف المصريين من الكابوسين المشار اليهما. فإذا فاز المرشح الاخواني، عليه ان يتعهد بالاستقالة من رئاسة حزب الحرية والعدالة ليكون رئيسا لكل المصريين وألا يكون لجماعة الإخوان أو مرشدها أي تأثير عليه كرئيس، والانتهاء من الجمعية التاسيسية لوضع الدستور. وفيما يتعلق بالمرشح الاخر احمد شفيق، فطالبته الوثيقة المقترحة بعدم التدخل في أحكام القضاء، وعدم إصدار عفو عن الجرائم، التي ارتكبت في حق الشعب او الثورة، أو إحياء الحزب الوطني المحل، او الاستعانة بأي من رموز النظام السابق، والا يقوم بعسكرة الدولة، حتى لا يشعر المصريون بان ثورتهم سرقت او اختطفت منهم، وكأن ما فعلوا شيء سوى قطع رأس النظام والمجيء باخر اشد قسوة او تشددا دينيا.

بقدر ما استزفت الانتخابات الرئاسية المصرية اهتمام العالم أجمع، فإنها أعطت مؤشرا على معادلة التوازنات الحزبية والتوجهات السياسية للرأي العام، حيث ان الاختيار فشل في احداث الانتقال السلس والسلمي للسلطة، بل على العكس، أثارت الإشكالات اكثر مما حلت من مشاكل. فعدم القدرة على معرفة الرئيس القادم اربك حسابات المصريين الذين اعتادوا معرفة الفائز قبل موعد اجراء الانتخابات ، ويضاف الى هذه الاشكالية، قضية خلافية مهمة وتتمثل في وضع الدستور رغم عدم التوافق على ثوابت ومرجعيات الدولة والأمة والنظام السياسي، مما يزيد من متاعب المصريين السياسية وهم على اعتاب تجاوز اهم استحقاق لهم بعد الثورة، الامر الذي سيلقي على الرئيس الجديد مهاما ضخمة ، لعل يكون اولها بالنسبة للمواطن المصري اعادة الامن والاستقرار وتدوير عجلة الاقتصاد وعودة السياحة.

واذا كنا اسهبنا في المخاوف، فربما نشارك بلون ابيض في رسم الصورة القاتمة لما يجري الان في مصر، وهو ما اكدته صحيفة دايلي تليجراف البريطانية التي قالت إنه بعد خمسة آلاف عام اصبحت مصر للمرة الاولى بدون فراعنة، ورغم انه ليس من بين المرشحين من كانوا يصبون إليه كرئيس للبلاد بعد الثورة، إلا ان هذا لا يعني أن صورة الرئيس قد اختلفت لأنه أصبح مثل رجل الشارع العادي، حتى وان كان مبتغاهم الحقيقي هو البحث عن سوبرمان بدرجة رئيس. وهذا بالتاكيد امر صعب في المرحلة الراهنة وفي التجربة الانتخابية الحقيقية الاولى، وربما يتحقق لهم مرادهم في الانتخابات المقبلة ليجدوا وقتها زعيمهم الجديد الذي يحلمون به، أي رئيسا يتمتع بالذكاء وعزة النفس وأخلاق الفرسان وذي قلب طيب ومتدينا. وختاما.. فإن المعارك الديمقراطية القادمة كثيرة، وتبدأ بالدفاع عن حقوق المواطن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية وحريته الشخصية، وهذا يستلزم في تقديرنا المتواضع ان يضع المصريون مسودة عمل او مدونة سلوك قبل اختيار رئيسهم المقبل، على ان ترسم ه